

الملكية كظاهرة متعددة الأبعاد: من المنظور القانوني إلى الدلالات الاجتماعية والرمزية
**Ownership as a Multidimensional Phenomenon: From the Legal
Perspective to Social and Symbolic Meanings**

ستي زكية¹

¹ مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)،

-z.setti@hec.dz zsetti@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/02/27 تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/09/01

ملخص:

يستعرض هذا المقال مفهوم الملكية من منظورين أساسيين: التقليدي والاجتماعي الرمزي، مع التركيز على التفسيرات الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تشكيل هذا المفهوم. في البداية، يناقش المقال المنظور التقليدي للملكية كما طرحها فلاسفة ومفكرون مثل جون لوك، آدم سميث، برودون، وماركس، حيث يتمحور هذا المنظور حول الجوانب القانونية والاقتصادية للملكية الأشياء وعلاقتها بالحقوق والمسؤوليات. ينتقل المقال بعد ذلك إلى تحليل التفسير الاجتماعي الرمزي للملكية، الذي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية. يُبرز هذا المنظور أنّ الملكية ليست مجرد امتلاك مادي أي حق قانوني أو اقتصادي، بل هي أيضاً بناء اجتماعي يحمل معاني ورموزاً تحدد علاقة الأفراد بما يملكون. يستند هذا التحليل إلى أعمال باحثين مثل إيتزيوني، ماتتيل، وهيغل، الذين يؤكدون أن الملكية تتجاوز الجانب المادي وتشمل دلالات تتعلق بالهوية الفردية والانتماء الاجتماعي، وذلك لأن المعاني المرتبطة بالملكية تتشكل ضمن سياقات اجتماعية مختلفة، مما يجعلها أكثر تعقيداً من مجرد امتلاك الأشياء.

كلمات مفتاحية: الملكية، البعد الاجتماعي، الرمزية الاجتماعية.

Abstract:

This article examines ownership from two key perspectives: the traditional and the socio-symbolic, emphasizing philosophical, social, and economic interpretations. It first discusses the traditional view as presented by Locke, Adam Smith, Proudhon, and Marx, focusing on legal and economic aspects, rights, and responsibilities. It then explores the socio-symbolic interpretation, which considers psychological, social, and cultural dimensions. This view argues that ownership is not just a material possession or legal right but also a social construct with meanings that shape

individuals' relationships with their possessions. Drawing on scholars such as Etzioni, Mattila, and Hegel, the article highlights how ownership extends beyond materiality to include identity and social belonging. Since ownership-related meanings vary across social contexts, the concept is more complex than mere possession. By integrating these perspectives, the article presents a multidimensional understanding of ownership, encompassing its legal, economic, and symbolic aspects.

Keywords: Ownership, Social Dimension, Socio-symbolism.

*المؤلف المرسل: زكية ستي

1. مقدمة

يُعدُّ مفهوم الملكية من المفاهيم الأساسية والمعقدة نسبياً التي تحظى باهتمام بالغ في مختلف التخصصات الأكاديمية، حيث تتسع مجالات استخدامه، على سبيل المثال، في الفلسفة، القانون، علم النفس وغيرها من العلوم الأخرى. يمكن أن نلاحظ أنَّ معظم الدراسات حول الملكية ركزت بشكل كبير على إبراز الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في المنظمة أو المؤسسة، بينما الدراسات التي تتناول علاقة الملكية بالرؤية الاستراتيجية ما تزال محدودة وقليلة نسبياً، وذلك على الرغم من مطالبة عدد من الباحثين وكبار المتخصصين في هذا المجال، مثل بورتر Porter ومنسبرغ Mintzberg، إلى ضرورة الاهتمام بهذا الجانب، نظراً لأهميته في فهم كيفية تأثير الملكية على صناعة القرارات الاستراتيجية وتوجيه مسار المؤسسات.

فالأبحاث القليلة التي درست العلاقة الموجودة بين الإستراتيجية والملكية، ركزت بشكل خاص على الأبعاد القانونية والمالية للملكية وتأثيرها على الأداء المؤسسي (Nordqvist, 2005, pp 22-23)، في حين يغيب في كثير من الأحيان تحليل البعد الاجتماعي والرمزي للملكية ودوره في تحديد استراتيجيات. من هذا المنطلق، يهدف هذا المقال إلى استكشاف مفهوم الملكية من منظور أكثر شمولاً، يجمع بين البعدين التقليدي والقانوني من جهة، والبعد الاجتماعي والرمزي من جهة أخرى مع التركيز على كيفية تأثير تصور الماؤول للملكية والمعاني والدلالات التي يربطها بما يمتلكه على استراتيجياتهم، وذلك من خلال تحليل نظري ومستند إلى دراسات متعددة التخصصات تشمل الفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد، وعلم النفس. نعتقد أن فهم هذه التصورات يمكن أن يساعد في تفسير العديد من السلوكيات والقرارات التي تأثر بشكل واضح على التوجهات المستقبلية للماؤول. فالملكية ليست مجرد حق قانوني أو مادي، بل هي أيضاً علاقة رمزية واجتماعية تعكس قيماً وثقافات وتطلعات المالك.

ينقسم هذا المقال إلى جزأين رئيسيين: الأول يتناول المنظور التقليدي للملكية، والذي يركز على الجانب القانوني والمادي، بينما يتناول الجزء الثاني البعد الاجتماعي الرمزية الذي يدمج البعد الاجتماعي والثقافي في فهم الملكية، مع تسليط الضوء على التباين بين المقاربتين. من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة لمفهوم الملكية، تبرز أهميته ليس فقط كأداة اقتصادية أو قانونية، ولكن أيضًا كظاهرة اجتماعية ورمزية تؤثر في سلوكيات الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

في النهاية، نهدف إلى إثراء النقاش الأكاديمي حول دور الملكية في تحديد الاستراتيجيات، وتقديم إطار نظري يمكن أن يساعد الباحثين والممارسين على فهم أفضل لكيفية تأثير الملكية على صناعة القرارات الاستراتيجية في المؤسسات.

2. المقاربات التقليدية لمفهوم الملكية: الجذور الفلسفية والتطورات النظرية

إنّ مفهوم الملكية الخاصة أو ملكية المؤسسة متجذر في الثقافة الغربية، فهو من المواضيع الذي عرف اهتماما كبيرا من طرف عدد كبير من المفكرين والمنظرين وهذا منذ زمن طويل، فيعرف بعض المؤلفين هذا المفهوم على أنّه "الحق الحصري للشخص في شيء ما" (Grunebaum, 1987, p 8). مع بداية القرن السابع عشر، كان مفهوم الملكية موضع تفكير الفيلسوف الإنجليزي جون لوك John Locke (1632-1704)، في الفصل "ملكية الأشياء" من دراسته *Traité sur le gouvernement* (1690)، يرى لوك أنّ أساس الملكية هو النشاط الإنساني "لكي يستطيع الفرد أن يستغل الأرض، عليه أن يمتلك البعض منها" (Challay, 1958, p 75)، امتلاك الأشياء عند لوك يكون عن طريق العمل. تعتبر أطروحة لوك أنّ العمل، أي نشاط الإنسان هو من يعطي الشرعية والحق في امتلاك الأشياء.

بالنسبة للفيلسوف الألماني غوتليب فيتش Gottlieb Fichte (1762-1814)، وهو تلميذ كانط، يعتبر أنّ حق الامتلاك لا تأتي عن طريق علاقة الإنسان بالأشياء، وإنّما عن طريق تخلي الآخرين عنها، وعن طريق العقد "Contrat" القائم بين الأفراد، فتقوم الدولة بضمان وحماية عقود الملكية (Challay, 1958, p 75).

آدم سميث Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" (Smith, 1776)، يحلل مفهوم الملكية من جانبها النفعي، فيركز بشكل خاص على أهداف ووظائف الملكية، فحسب هذا الكاتب، تسمح الملكية

بتلبية الحاجيات المادية على المستوى الفردي والاجتماعي. بالنسبة لأدم سميث، الملكية ليست مجرد وسيلة لقياس الثروة، بل هي وسيلة للإرضاء الفردي الموجه من طرف "اليد الخفية" التي تعمل بشكل طبيعي على التوفيق بين المصالح الفردية بالمصالح العامة. نجد أنّ رؤيته النفعية لدور الملكية تبقى الرؤية الأساسية لكل المجتمع الغربي.

من جانب آخر، نجد أنّ هناك تيارا فكريا آخر مختلف تماما عن تيار جون لوك وأدم سميث، يدين الملكية وامتلاك الأشياء ويعتبرها مجرد "سرقة"، برودون Pierre-Joseph Proudhon (1809-1865)، في كتابه الذي نشر في 1840 ما هي الملكية؟ *Qu'est-ce que la propriété ?* ينتقد من خلاله النظام القائم ويحاول تفنيد كل المبررات المستخدمة للدفاع عن الملكية، فيعتقد أنّ الملكية هي تعبير عن الفردانية والأنانية، فهي ببساطة "سرقة" (Proudhon, 1862, p 106). يعتقد برودون أنّ كل الحجج الموجودة والممكنة لتبرير حق الملكية ستؤدي لا محال إلى دحضها، لأنّها ستستند حتما على عدم المساواة والظلم الاجتماعي. فالشيء الذي قد يبرر حق الملكية لشخص ما سينطبق بالضرورة على الآخرين، فإذا كان تمّ تبريرها بالعمل، فالعمل يبرر امتلاك المنتج (الغلة) وليس الأرض وإلاّ "فذلك يعني أنّ كل مزارع يصبح مالكا بحكم ذلك" (Proudhon, 1862, p 106). أستخلص برودون أنّ كل المبررات التي تقدم للدفاع عن الملكية، أي السيادة على الأشياء، تؤدي إلى الإثبات بحق الانتفاع، الاستخدام وحق العيش والعمل لا أكثر، فذلك لا يثبت أحقية الامتلاك (Proudhon, 1862, p 106).

ماركس من جهته أيضا، يرى أنّ نظام الملكية الخاصة يفترض ويعيد إنتاج عدم المساواة في السلطة بين أولئك الذين تمكنوا من جمع ما يكفي من الثروة ليصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال (المالكين لوسائل الإنتاج)، وأولئك الذين يضطرون لبيع قوة عملهم لشراء السلع التي يحتاجونها من أجل البقاء (الطبقة المستغلة). اهتم ماركس بتحليل التفاوت الموجود في النظام الرأسمالي في توزيع الثروات (الملكية الخاصة) والذي سمح بقيام طبقة مهيمنة، مستغلة وطبقة أخرى مستغلة. هكذا، ينتقد ماركس طرح الاتجاه الليبرالي القائل بأنّ الملكية هي الحرية، فيرى أنّ هذا الطرح هو عبارة عن خيال حقيقي لا يمكنه أن يتصالح مع الاغتراب وفقدان الحرية لغير المالكين (الطبقة المستغلة والمهيمن عليها) في ظل النظام الرأسمالي.

يمكن أن نلاحظ أنّ المفهوم الحديث للملكية نشأ من العقلية المادية المهيمنة في النظام الرأسمالي الغربي، ويعتبر ماكفرسون Macpherson أنّ المعنى المعاصر والسائد لمفهوم الملكية أخذ شكله وجذوره من النظام الرأسمالي وهو عبارة عن "التملك الفردي" (Carrier, 2005, pp 110-111). يذكر عمر أكتوف Omar Aktouf أنّ المفهوم الغربي للملكية الفردية يرجع إلى القرن الخامس عشر، فهي مقدسة هذا المفهوم وتستحق التوضيح (Aktouf, 2002, p 111). ففكرة التقديس والتوضيح التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بملكية الأشياء والثروة تتواجد خاصة في المجتمعات –وحتى الأفراد- التي تعرف تمازجاً كبيراً بين معنى الوجود "L'existence" وما يمتلكه الفرد، أي إنّ الملكية هي التي تحدد وجود الفرد. إضافة إلى ذلك، فإنّ فكرة الندرة متجذرة في مفهوم الملكية، فهي التي تولد تلك العلاقة الجشعة مع الملكية وتضفي عليها الشرعية (Aktouf, 2002, p 112).

يجد العديد من المؤلفين أنّ المعنى المهيمن لمفهوم الملكية هو ذا طابع قانوني، فهو يركز بشكل كبير على حق الاستخدام وحق التمتع، فمعظم التعاريف في واقع الأمر تعتبر الملكية كمجموعة من الحقوق "Bundle of rights" (Carrier, 2005, p 111). مونكس Monks ومينو Minow يقترحان تعريفاً يعكس هذا المعنى، واعتبار الملكية كـ "... مجموعة من الحقوق والمسؤوليات اتجاه ممتلكات، في بعض الحالات يتمّ تحديد هذه الحقوق والمسؤوليات بشكل واضح عن غيرها من الحالات. وغالباً ما تكون التعقيدات الناجمة عن الملكية مصدرها الجزء الخاص بمسؤوليات الملكية" (Monks & Minow, 2004, p 99). هذا المعنى التقليدي أو الدارج هو المعنى الأكثر استخداماً في النظريات التنظيم والإدارة والتسيير التي تعطي أهمية كبيرة للبنية القانونية للملكية في المنظمة.

يمكن أن نلاحظ أنّ عدداً من الباحثين، بما في ذلك السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين وحتى الاقتصاديين، يعتقدون أنّ هذه التعاريف التقليدية، المستخدمة بشكل كبير من قبل الباحثين والمتخصصين، محدودة نسبياً لشرح وتوضيح المعنى الاجتماعي للملكية، الذي هو في واقع الأمر أوسع بكثير من المعنى الذي تقدمه التعاريف ذات الاتجاه القانوني.

3. الملكية في إطارها الاجتماعي الرمزي: التفاعل الاجتماعي والثقافي في تشكيل معاني التملك

في هذا الجزء، سنحاول تحديد مفهوم الملكية على أساس نظريات وأبحاث في علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي لإبراز المعنى الذي نتبناه مقارنة بالمعنى التقليدي، الذي

نعتقد أنّه لا يعكس المعنى الاجتماعي والرمزي لمفهوم الملكية. نشير إلى أنّنا استعرنا هذا المفهوم "Socio-Symbolic ownership" الذي قمنا بترجمته بـ "الملكية السوسيو رمزية" أو المعنى السوسيو الرمزي للملكية من ماتيئاس نوردفيسست Mattias Nordqvist المذكور في أطروحته للدكتوراه بعنوان "Understanding the role of ownership in strategizing: a study of family firms" (Nordqvist, 2005, p 36). يتطلب تعريف هذا المفهوم تدخل عدة التخصصات والنظريات، كعلم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد...إلخ.

يعتبر غرانبورم Grunebaum الملكية كمجموعة من الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالنظام الأخلاقي والقانوني القائم بالمؤسسة والمعترف به من قبل أعضاء هذه المؤسسة (Grunebaum, 1987, p 6). هذا يعني، أنّ حقوق وواجبات الملكية يتم تحديدها من خلال السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه مالكو المؤسسة، يعتقد غرانبورم Grunebaum أنّ في حالة ما إذا لم يعترف أعضاء المؤسسة بنفس الحقوق وواجبات، لا يصبح هناك معنى ودلالة للملكية. فهو يفترض أنّ معنى الملكية يعكس تلك العلاقة القائمة بين الأفراد والأشياء الموجودة في محيطهم. وعليه فإنّ معنى الملكية حسب هذا الاتجاه أوسع بكثير من المعنى التقليدي الذي يعرف الملكية من منظور واحد وهو المنظور القانوني.

أيضاً، نجد أنّ المعنى الذي يقترحه إيتزيوني Etzioni يتوافق مع هذا التوجه، حيث يرى أنّ مفهوم الملكية هو مفهوم واسع، وللوصول إلى المعنى المتصور من طرف علم الاجتماع الاقتصادي ينبغي الاعتماد على "أبحاث في علم النفس، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع وكذا أبحاث الاقتصاديين الكلاسيكيين" (Rudmin, 1991, p 466).

في نفس هذا التوجه، يعتقد ماتيلّا Mattila وإيكافالكو Ikävalko أنّ الملكية كظاهرة تشتمل على ثلاث عناصر أساسية، المالك، الملكية والعلاقة الموجودة بينهما. فانطلاقاً من هذه العناصر الثلاث، يقترح هذان الباحثان تعريفاً لمفهوم الملكية مستنديين على أربعة أسس أنطولوجية، هي:

أ. الملكية على المستوى الاجتماعي: فالمعنى في هذا المستوى يشمل التواصل والتفاعل بين الأفراد الذين يتصرفون كمجموعة، هذا المستوى هو نتيجة الفهم والنشاط الجماعي.

ب. الملكية على المستوى القانوني: فهي أيضا بناء اجتماعي لكن ستاتيكي، وضع المجتمع هذا المستوى بشكل عمدي ويحاول الحفاظ عليه، فغالبا ما ينشئ هذا المستوى الشكل الأكثر تحديدا للملكية.

ج. الملكية على المستوى الفعل: هذا المستوى يشير إلى العملية التي تولد النتائج إثر الأفعال والإجراءات والسلطة التي يمتلكها المالك للشيء الذي يمتلكه.

د. الملكية على المستوى الفردي والنفسي: هذا المستوى يشتمل على الأهداف، الطموحات، الدوافع، الالتزام والمسؤوليات وأشياء أخرى مما يحملها المالك تجاه ما يملك.

هذه المستويات الأربعة تظهر لنا مدى صعوبة وتعقيد تعريف مفهوم الملكية. يعتقد كل من ماتيللا Mattila وإيمافالكو Ikävalko أنّ هذه الصعوبة تصدر من كون ظاهرة الملكية تشكلها الإدراكات البشرية أو عدد من العوامل والأفعال تتفاعل بشكل مستمر فيما بينها وفي كل مستويات التعريف الأربع، كما يضيف هذان الباحثان، أنّ دراسة الملكية في إحدى المستويات يفترض عدم تجاهل المستويات الأخرى (Mattila & Ikävalko, 2003, p 3).

انطلاقا من هذا التصور، يمكن القول أنّ ظاهرة الملكية هي ظاهرة لا يمكن تحليلها من خارج سياقها الاجتماعي والثقافي، وذلك لأنّ دلالات هذا المفهوم مبنية اجتماعيا ونتاج للتفاعل الاجتماعي وسياق ثقافي معين. إضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر هذين الباحثين، يمكن الاستنتاج أنّ هذا المفهوم يحمل دلالات ومعاني تتجاوز المعنى "المادي"، فتشير ديتمار Dittmar أنّ مفهوم الملكية يحتوي على معاني رمزية توسع من مدلولاته وتجعله يتعدى تلك الخصائص المادية لما هو ممتلك (Dittmar, 1992, p 38).

نجد أنّ الاقتراب الذاتي للعالم الواقعي أو المادي كان مجال اهتمام اتجاه فلسفي يعرف بالاتجاه المثالي، فهذا التيار الفلسفي الذي نجد من بين مفكره، كانط Kant وهيغل Hegel، يرجع العالم الواقعي أو المادي إلى الفكر. فنجد مثلاً أنّ هيغل اهتم بشكل كبير بالمعاني والدلالات الذاتية للملكية، فركز أكثر على العقل والمنتجات العقلية (الأفكار، الرموز، الوعي...) على العالم المادي الفيزيقي، فحسب هيغل "أولوية العقل على المادة". فيعتقد أنّ التعريف الاجتماعي للعالم المادي أكثر أهمية من العالم المادي بحد ذاته، فلاحظ أنّ هناك تناقضات بين واقع الناس، أي ما هم عليه، وما يعتقدون أنّهم قادرين أن يكونوا عليه، فحسب هيغل، الفاصل في ذلك التناقض هو وعي الأفراد، أي الوعي بمكانهم في "العقل

الاجتماعي الواسع" (Ritzer, 2000, p. 20). بالاستنادنا إلى هذه الفكرة، يمكننا القول أنّ مدلول الملكية عند الأفراد هي ذاتية تتعلق بالتصورات، الأفكار والرموز التي يعطونها للشيء المملوك، كذلك المعاني التي يعطونها لمليكتهم تحدد مكانتهم وموقعهم الاجتماعي. وهذا ما تؤكد لنا ديتمار Dittmar بأنّ الملكية يمكنها أن يكون لديها دور مهم في تحديد الهوية الفردية والاجتماعية، فهي تصبح امتدادا للـ"أنا" (Dittmar, 1992, p 38)، أو كما يعبر عليها سارتر Sartre في كتابه "الوجود والعدم" *"L'Être et le Néant"* أنّ "الاقتناء" *"Avoir"* وكذلك "العمل" *"Faire"* و"الكينونة" أي أن تكون *"Être"* هي واحدة من الفئات الأساسية للواقع البشري (Sarte, 1943, p 575). فحسب سارتر، الامتلاك هو التوحد مع الشيء الممتلك، فالعلاقة الداخلية والتركيبية بين الممتلك والممتلك هو الذي يشكل هذا التوحد (Sarte, 1943, p 634)، فالفرد بالتالي هو مجرد ما يملك، فكل مقتنياته تعكس كيانه، ما أنا إلا ما أقتني *"Je suis ce que j'ai"* (Sarte, 1943, p 637).

ليس بعيدا عن هذه الأفكار، يبرز ايتزيوني Etzioni الجانب "الثنائي" لمفهوم الملكية، فيلاحظ أنّها "تصور ذو اتجاهين، فهي في آن واحد سلوك وشيء مادي، فجزء منها في الفكر والآخر في 'الواقع' (Etzioni, 1991, p 466)، فكما يخبرنا، فالملكية متواجدة في المستويين: الرمزي والواقعي، فالمستوى الرمزي يعكس الفلسفة الاجتماعية لمجتمع معين، فهي تتعلق بالتوجه الاجتماعي أكثر من أن تكون مجرد أشياء مادية. بينما المستوى الواقعي للملكية، فحسب ايتزيوني، تتواجد الملكية خارج الأفكار، القيم والرموز، فهي الجانب المادي والواقعي للأشياء المملوكة التي وضعت وصيغت من أجلها عدة قواعد لضمانها وحمايتها (Etzioni, 1991, p 465).

وفقا لهذه المجموعة المتنوعة من التعاريف، نستطيع القول إنّ لا يمكن تعريف مفهوم الملكية إذا أغفلنا السياق الاجتماعي والبعد الذاتي للملكية، فالمعنى والدلالة التي يعطيها المالك لمليكته هي مبنية اجتماعيا وثقافيا، فهي تحمل رمزية التي تظهر في الحياة اليومية.

إنّ الفهم السوسيولوجي للملكية يشدد على أهمية البعد الاجتماعي للملكية والعلاقة الرمزية الموجودة بين الملك والملكية، يحدد بيرس Pierce في هذا السياق ثلاث عوامل التي من خلالها يشعر

الأفراد بالملكية وتتطور لديهم العلاقة الرمزية مع الشيء الذي يمتلكونه، وهذا بغض النظر عن وضعهم القانوني إزاء ما يملكون، هذه العوامل الثلاث هي:

أ. السيطرة على الشيء أو المادة المملوكة: إنّ الشعور بالقوة والسيطرة يقوي ويطور الشعور بالملكية تجاه الشيء الذي نمتلك، كما أنّ هذا الشعور بالملكية والسيطرة يحول ذلك الشيء المملوك جزء من ذاتنا.

ب. المعرفة العميقة: وهذا يعني أنّه كلما كان لدى الأفراد معلومات أكثر عن الشيء الذي يمتلكون كلما زادت علاقاتهم وأصبحت أكثر عمقا.

ج. الاستثمار في الشيء الممتلك: فالاستثمار من حيث الجهد، الوقت، القوة والاهتمام سيؤثر على الأنا ويصبح وحدة واحدة ومع الشيء الممتلك، وهذا سيعمل على تقوية الشعور بالملكية (Mattila & Ikävalko, 2003, pp 6-7).

يمكن الاعتبار أنّ هذه العوامل الثلاث، تعمل على تطوير وتقوية الشعور بالملكية، فيمكن أن نستنتج استنادا إلى أبحاث إيكافالكو Ikävalko وماتيلّا Mattila أنّ الملكية هي عبارة عن ظاهرة مرتبطة بشكل وثيق بالفعل والنشاط الإنساني في إطار السياق الاجتماعي (Mattila & Ikävalko, 2003, p 4).

وعليه، يمكن القول أنّ مفهوم الملكية مرتبط ارتباطا وثيقا بالفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي. فالأفعال الاجتماعية للفاعلين –الذين ينتمون إلى سياق اجتماعي وثقافي معين- وتفاعلهم مع محيطهم الذي ينتمون إليه، سيبلور لديهم معاني ودلالات خاصة وكذا تتشكل لديهم التفسيرات والغايات إزاء ما يملكون. وهكذا، نستطيع القول بأنّ مفهوم الملكية (المعاني، التفسيرات، الغايات...) هي عبارة عن بناء اجتماعي يشتمل على معاني اجتماعية ورمزية.

في الأخير، نشير إلى أنّ المعنى الذي نتبناه في هذه الدراسة، يركز بشكل كبير على الجانب الاجتماعي والرمزي، إضافة إلى الجانب القانوني والمالي، أي التفسيرات التقليدية لمفهوم الملكية.

4. خاتمة

من خلال هذا المقال، يتضح أن مفهوم الملكية ليس مجرد إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات، بل هو بناء اجتماعي وثقافي يحمل دلالات رمزية تتجاوز المعنى التقليدي. لقد أظهرت الدراسة أن الملكية

ليست مجرد حق قانوني أو مادي، بل هي أيضًا ظاهرة اجتماعية ورمزية تتجذر في الوعي الجماعي والفردى وتنعكس قيمًا وثقافات وتطلعات الأفراد والمجتمعات.

من خلال تحليل التصورات التقليدية للملكية، تبين أن مفكرين مثل جون لوك وأدم سميث ركزوا على الجوانب العملية والنفعية للملكية، بينما قدم مفكرون مثل برودون وماركس نقدًا جذريًا لنظام الملكية الخاصة، معتبرين إياها مصدرًا للظلم الاجتماعى وعدم المساواة. وفي المقابل، أبرزت المقاربات السوسيو-رمزية أن الملكية تشكل جزءًا من الهوية الفردية والاجتماعية، حيث تعكس العلاقة بين المالك والملكية دلالات رمزية ومعاني عميقة تتجاوز الجانب المادى. فالملكية حسب هذا الاقتراب ليست امتلاك مادي فحسب، بل هي امتداد للذات، تعكس هوية الأفراد وتحدد دورهم الاجتماعى.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن المقاربة السوسيو-رمزية لمفهوم الملكية تسلط الضوء على العلاقة العميقة بين المالك والمملوك، حيث تتشكل هذه العلاقة من خلال التفاعل الاجتماعى، المعرفة العميقة بالشيء المملوك، والاستثمار فيه. هذه العناصر تجعل الملكية ظاهرة دينامىكية تتجاوز الأطر القانونية والاقتصادية لتشمل الأبعاد النفسية، الاجتماعية، والثقافية.

5. قائمة المراجع:

- Aktouf, O. (2002). *La Stratégie de l'Autriche : Post-mondialisation, management et rationalité économique*, Montréal, Les Éditions Écosociété.
- Carrier, J. G. (Ed.). (2005). *A handbook of economic anthropology*, Cheltenham, UK, Massachusetts, USA, Edward Elgar Publishing.
- Challay, F. (1958) *Histoire de la propriété*, 5^e édition, PUF, Que sais-je.
- D'amboise, G., & Bouchard, S. (1990). De l'utilisation du concept de vision dans l'étude des organisations, *Document de travail 90-02*, Québec, Faculté des Sciences de l'administration, Université Laval.
- Dittmar, H. (1992). *The social psychology of material possessions: To have is to be*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.
- Grunebaum, J. O. (1987) *Private Ownership*, London, Routledge.
- Mattila, J., & Ikävalko, M. (2003). Participative Strategy Process in a Professional Organization and the Concept of Psychological Ownership, *Reykjavik, Iceland: Paper presented at the 17th Nordic Conference on Business Strategies*.
- Monks, R., & Minow, N. (2004). *Corporate Governance*, 3rd edition, Oxford, Blackwell Business Press.

- Nordqvist, M. (2005). *Understanding the role of ownership in strategizing: A study of family firms* (Doctoral dissertation, Internationella Handelshögskolan). Disponible sur : <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:3866/FULLTEXT01.pdf> (consulté le 15/05/2024).
- Pettigrew, A., Thomas, H. & Whittington, R. (eds.) (2002). *Handbook of Strategy and Management*, London, Sage Publications.
- Proudhon, P. J. (1862). *Théorie de la propriété*, une édition électronique réalisée par les classiques des sciences sociales. Disponible sur : http://classiques.uqac.ca/classiques/Proudhon/theorie_de_la_propriete/theorie_de_la_propriete.pdf (consulté le 18/10/2024).
- Ravasi, D., & Zattoni, A. (2001). Ownership structure and the strategic decision process: a comparative case study. *SDA Bocconi, Research Division Working Paper*, (01-46).
- Ravasi, D., & Zattoni, A. (2006). Exploring the political side of board involvement in strategy: A study of mixed-ownership institutions. *Journal of management studies*, 43(8), 1671-1702.
- Ritzer, G. (2000). *Sociological Theory*, (5th ed.), New York, McGraw-Hill.
- Rudmin, F.W. (Ed.), (1991). *To have possessions: A handbook on ownership and property*, California, USA, Select press.
- Sarte, J. P. (1943). *L'être et le Néant, Essai d'ontologie phénoménologique*, Paris, Gallimard.
- Smith, A. (1776). *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations : Les grands thèmes*, une édition électronique réalisée à partir de la traduction française de 1776, les classiques des sciences sociales, Disponible sur : http://classiques.uqac.ca/classiques/Smith_adam/richeesse_des_nations_extraits/richeesse_nations_extraits.pdf (consulté le 18/07/2024).